

السعودية حققت 245 مليار دولار

# 520 مليار دولار فائض الميزان التجاري لدول التعاون في 2011

تعتمدان على إمدادات النفط والغاز من منطقة مجلس التعاون الخليجي وفي الجانب المقابل طبق الصين والهند استراتيجيات للنمو تعتمد على الصادرات. وأضاف أن الدولتين قامتا بإنتاج بضائع تحتاجها المنطقة بأسعار تنافسية بما في ذلك الأجهزة الكهربائية والمنسوجات ومواد البناء بينما تتقدم الهند عن الصين بقليل في حجم التبادل التجاري مع منطقة مجلس التعاون وربما يرجع ذلك إلى قربها الجغرافي من المنطقة وإلى العدد الكبير من العمالة الوافدة من الهند إلى المنطقة والذين يفضلون منتجات دولتهم الأصلية.

وذكر أنه خلال الفترة بين عامي 2006 و 2010 حققت الهند أسرع معدلات النمو من حيث كونها بلد المنشأ للواردات لمنطقة مجلس التعاون بنسبة 27٪ سنويا وفي نفس الوقت من حيث كونها وجهة الصادرات من المنطقة بنسبة 55٪.

المنطقة والدول الآسيوية الأخرى شهدت ارتفاعا مستمرا مؤخرا، لافتا إلى أن التجارة مع الهند كانت لا تمثل سوى 2٪ فقط من تجارة منطقة مجلس التعاون الخليجي في عام 2001 لكنها ارتفعت بسرعة لتصل إلى 11٪ في عام 2010 لتأتي في المركز الثاني بعد اليابان بشكل طفيف.

ولفت التحليل إلى أن التبادل التجاري مع الصين ارتفع من 4٪ إلى 10٪ من إجمالي تجارة المنطقة خلال الفترة بين عامي 2001 و 2010، مشيرا إلى أنه نظرا لأن الهند والصين هما أكبر مصدرين لواردات المنطقة فإن ذلك يعادل جزئيا صادرات المنطقة من النفط والغاز اليهما.

ورأى التحليل أن هذا النمو في التبادل التجاري بين المنطقة والعمالقين الآسيويين لا يغير الدهشة بسبب الزيادة المتواصلة في طلبهما على النفط والغاز كما أن مخزونهما من النفط والغاز محدود ما جعل الهند والصين

ثالثة بفائض بلغ 79 مليار دولار. ويظهر التحليل أن اليابان كانت لعدة عقود الشريك التجاري الأول لمنطقة مجلس التعاون الخليجي، فيما توضح بيانات صندوق النقد الدولي أن اليابان استحوذت على 16٪ من صادرات المنطقة وعلى 6٪ من واردات المنطقة خلال عام 2010.

وأضاف أن كوريا الجنوبية تعتبر شريكا تجاريا مهما منذ فترة طويلة بنصيب 10٪ من الصادرات و4٪ من الواردات للمنطقة في نفس العام، مشيرا إلى أن الدولتين تعتبران أكبر المساهمين في فائض الميزان التجاري للمنطقة نظرا لأن وارداتهما من المنطقة تتجاوز بكثير صادراتهما إلى المنطقة.

وأوضح أن نصف الفائض في الميزان التجاري لمنطقة مجلس التعاون الخليجي جاء خلال عام 2010 نتيجة للتبادل التجاري مع هاتين الدولتين.

وذكر أن حركة التجارة بين



ارتفاع اسعار النفط ساهم في ارتفاع الفوائض المالية لدول الخليج

الدوحة - كونا: أظهرت تقديرات تحليلية لمجموعة بنك قطر الوطني أمس أن الفائض للميزان التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة بلغ 520 مليار دولار خلال عام 2011.

وأوضح التحليل أن الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات بلغ أعلى المستويات العالمية بدول مجلس التعاون الخليجي مدعوما بشكل رئيسي بارتفاع صادرات النفط والغاز.

وأضاف أن المعدل يساوي ضعف ثاني أكبر فائض في الميزان التجاري والسذي حققته الصين كما يمثل ثلثي العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة.

ولفت إلى أن المملكة العربية السعودية حققت تقريبا نصف فائض الميزان التجاري للمنطقة بـ 245 مليار دولار وجاءت بعدها الإمارات العربية المتحدة بفائض بلغ 94 مليار دولار فيما حلت دولة قطر

## الوطني: أداء جيد للدولار مقابل قلب اليورو وتراجع الين والإسترليني

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الأسبوعي حول تطورات أسواق النقد العالمية أنه في حين بدأت المخاطر المنظمة في التلاشي بسبب الأوضاع في اليونان خلال الفترة الحالية تستمر الإيرادات السيادية الأوروبية بالهبوط باستثناء الإيرادات الخاصة بالبرنغال والتي تستحق بعد أجل 10 سنوات وبنسبة تتجاوز الـ 12٪.

وأشار «الوطني» إلى أن المعطيات الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة تسببت في تبديد ملحوظ في التوقعات حول حصول دورة جديدة من التيسير الكمي، مشيرا إلى أن البنك الاحتياطي الفيدرالي ما يزال على انتظار المزيد من المعطيات الاقتصادية ليتمكن من تقديم تدابير جديدة تتعلق بالسياسات المتبعة في البلاد.

وأشار «الوطني» إلى أن المعطيات الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة تسببت في تبديد ملحوظ في التوقعات حول حصول دورة جديدة من التيسير الكمي، مشيرا إلى أن البنك الاحتياطي الفيدرالي ما يزال على انتظار المزيد من المعطيات الاقتصادية ليتمكن من تقديم تدابير جديدة تتعلق بالسياسات المتبعة في البلاد.

## جاينتير: مرشح أميركا للبنك الدولي سيحظى بتأييد واسع

واشنطن - رويترز: قال وزير الخزانة الأمريكي تيموثي جاينتير في مقابلة أن مرشح الولايات المتحدة لرئاسة البنك الدولي جيم يونج كيم سيحظى بتأييد دولي واسع على الرغم من التحدي غير المسبوق لمرشحين من اقتصاديات ناشئة. وهذه أول مرة يتعرض فيها منصب رئيس البنك الدولي -الذي تحتفظ به واشنطن منذ تأسيسه- لمنافسة من اقتصاديات ناشئة. فقد رشح للمنصب اقتصاديان وديبلوماسيان بحظيان باحترام هما وزيرة المالية الإنجليزية جوزي أوكسجنو أيوبلا ووزير المالية الكولومبي السابق خوسيه انطونيو أوكامبو. و-كيم- وهو أميركي من أصل كوري -خبير في شؤون الصحة العامة ومعروف جيدا في أوساط خبراء التنمية بسبب جهوده في مكافحة فيروس اتش-آي-في المسبب لمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتوفير الرعاية الصحية للفقراء، ورشح الرئيس الأمريكي باراك أوباما الجمعة كمرشح لرئاسة البنك الدولي. وقال جاينتير لرويتز في مقابلة أمس الأول «الرئيس كان يبحث عن مرشح يمكنه أن يحظى بتأييد واسع في العالم. هذا أمر في غاية الأهمية لأننا لسنا وحدنا أصحاب هذا القرار».

وأضاف «المهارات المتعددة للدكتور كيم ستكون مفيدة للبنك في هذا التوقيت وتصور أن العالم سيستفيد جدا معه». وتسعى دول ذات اقتصاديات ناشئة مثل الصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل وروسيا إلى استغلال قوتها الاقتصادية المتنامية للتدخل في عملية اختيار رئيسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويطوي أميركي رئاسة البنك الدولي بينما يتولى أوروبي رئاسة صندوق النقد منذ تأسيسهما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقال جاينتير أن ظهور مرشحين من دول أخرى لا يعد مفاجأة بعد اتفاق زعماء دول مجموعة العشرين في عام 2009 على إجراء عملية اختيار رئيسي المؤسسات الماليةتين الكبيرتين بشكل مفتوح وشفاف.

## نصف الإيرلنديين سيصوتون لمصلحة الاتفاقية المالية الأوروبية

دبلن - أ.ف.ب: كشف استطلاع للرأي نشرت نتائجها أمس أن حوالي نصف الإيرلنديين سيؤيدون الاتفاقية حول الميزانية التي توصلت إليها 25 من دول الاتحاد الأوروبي ويفترض أن تجنب أوروبا أزمة دين جديدة، في استفتاء يفترض أن يقام في هذا الشأن.

ونقلت صحيفة «صداي برنس بوست»، نقلا عن معهد الأوربية الأوربي بحث أن الدول الأوروبية تقريبا ستعمل على دعم نظيرتها الضعيفة.

في هذه الأثناء ارتفعت تكاليف الإقراض في إسبانيا بحيث تجاوزت نسبة 5.5٪، وذلك للمرة الأولى منذ شهر يناير ووسط قلق المستثمرين من المزيد من التصعيد في الأزمة الأوروبية خاصة مع بوادر حصول تراجع في النمو الاقتصادي في المنطقة وحتى في ألمانيا فيعد أن تمكن الاتحاد الأوروبي من التحول دون تخلف اليونان عن سداد ديونها بالإضافة إلى برنامج القروض الزهيدة الذي قدمه للمؤسسات المالية في المنطقة تسيطر على المستثمرين حالة من التوتر باعتبار أن تأثيرات عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل الثابتة في طريقها إلى الزوال، كما بدأت الأسواق بالتساؤل حول الحاجة إلى عملية إعادة تمويل ثالثة في حال استمرت مؤشرات النمو الاقتصادي الأوروبي في التراجع وفي حال عدم تقليص العجز في ميزانها التجاري.

وتراجعت مؤشرات PMI الألمانية والمنطقة الأوروبية بأكملها خلال الأسبوع الجاري بشكل غير متوقع وهو الأمر الذي بدأ يثير الشكوك حول الاستمرار الاقتصادي الأخير فالتراجع الحاصل في مؤشرات PMI في فرنسا وألمانيا يوم الخميس يشير إلى ارتفاع الأزمات الاقتصادية في نشاط القطاع الخاص على طول المنطقة الأوروبية وهو الأمر الذي يثير المخاوف في أن المنطقة الأوروبية تغوص إلى الركود الاقتصادي وستستمر فيه خلال الفترة الحالية.

## تراجع شعبية رئيس الوزراء الإيطالي

روما - د.ب.أ: كشف استطلاع للرأي نشرت نتائجه أمس عن تراجع شعبية رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي، متافرة بتعديلات مقترحة على قانون العمل بما يسهل على الشركات تسريح العمالة.

وأجرى معهد «آي.إس.بي. أو» الاستطلاع نهاية الأسبوع الماضي بالتزامن مع استكمال الحكومة صياغة التشريع المقترح. وسجلت شعبية مونتي وحكومته التكنولوجية 44٪ في مقابل 62٪ في استطلاع مشابه أجري في السادس من مارس الجاري. ويبلغ هامش الخطأ في الاستطلاع 3.5٪.

وكتب رينانتسو مانهامير من المعهد لصحيفة «كورييري ديلا سيريا» التي نشرت الاستطلاع أن النتائج السلبية «رد فعل متسرع، وربما وقتي فقط، ولكنها قد تمثل بداية تراجع الحكومة». وأعلن مونتي أمس أن الأمر أصبح بيد البرلمان للموافقة على التعديلات.

## الوطني: أداء جيد للدولار مقابل قلب اليورو وتراجع الين والإسترليني

وذلك خلال الأسبوع الجاري وبذلك فقد عزز الأمل بان الارتفاع الأخير في نسبة العمالة سيكون مستمرا فقد تراجع عدد مطالبات المرة الأولى لتعويضات البطالة بـ 5,000 مطالبة ليصل العدد الإجمالي إلى 348,000 مطالبة وهو الأدنى منذ فبراير عام 2008 مع العلم أن التوقعات الاقتصادية قضا في أن يرتفع هذا العدد إلى 354,000 مطالبة.

بالإضافة إلى ذلك فإن المقياس للنشاط الاقتصادي المستقبلي في الولايات المتحدة قد ارتفع خلال شهر فبراير للشهر الخامس على التوالي بنسبة 0.7٪، وذلك بعد أن ارتفع بنسبة 0.2٪ خلال شهر يناير، هذا وقد تم تصميم هذه المؤشرات لغاية وضع التوقعات بخصوص الظروف الاقتصادية للشهور الـ 3 - 6 المقبلة.

في غضون ذلك تراجع عدد مبيعات المساكن المملوكة سابقا في الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 0.9٪ شهريا وذلك عن شهر يناير 2012 إلا أن عدد المبيعات قد بلغ 4.59 ملايين سنويا خلال شهر فبراير من عام 2012 أما وتيرة تحركات المبيع فقد فاقت المبيعات المتحققة خلال شهر فبراير من عام 2011 بنسبة 8.8٪، وأتى التراجع في مبيعات المساكن المملوكة سابقا تبعاً لمستويات شهر يناير والتي رفعت من المعدلات الأخيرة للربع الأول من عام 2012 لتصل النسبة السنوية إلى 24.2٪ والتي تتجاوز الـ 4.37 ملايين مسكن والمسجلة للربع الرابع من عام 2011.

تجدر الإشارة إلى أن التحسن الحاصل في مبيعات المساكن سيحتاج إلى اقتناع محافظ البنك الفيدرالي برنانكي بأن التعافي الاقتصادي سيتسمر في الولايات المتحدة.

وتراجعت مؤشرات PMI الألمانية والمنطقة الأوروبية بأكملها خلال الأسبوع الجاري بشكل غير متوقع وهو الأمر الذي بدأ يثير الشكوك حول الاستمرار الاقتصادي الأخير فالتراجع الحاصل في مؤشرات PMI في فرنسا وألمانيا يوم الخميس يشير إلى ارتفاع الأزمات الاقتصادية في نشاط القطاع الخاص على طول المنطقة الأوروبية وهو الأمر الذي يثير المخاوف في أن المنطقة الأوروبية تغوص إلى الركود الاقتصادي وستستمر فيه خلال الفترة الحالية.

بعد أقل من أسبوعين من قيام المشرعين بإبناذ اليونان من التخلف عن سداد ديونها صرح المسؤول الرسمي في وزارة المالية الألمانية لوجر شكوخت أثناء إحدى المقابلات خلال الأسبوع الجاري بصعوبة إبناذ إيطاليا وإسبانيا وحيث أنه يجب التركيز على جودة معايير التصدي التي تتبعها أوروبا لمواجهة الأزمة فيجب على المقابلس العمل على

وذلك خلال الأسبوع الجاري وبذلك فقد عزز الأمل بان الارتفاع الأخير في نسبة العمالة سيكون مستمرا فقد تراجع عدد مطالبات المرة الأولى لتعويضات البطالة بـ 5,000 مطالبة ليصل العدد الإجمالي إلى 348,000 مطالبة وهو الأدنى منذ فبراير عام 2008 مع العلم أن التوقعات الاقتصادية قضا في أن يرتفع هذا العدد إلى 354,000 مطالبة.

بالإضافة إلى ذلك فإن المقياس للنشاط الاقتصادي المستقبلي في الولايات المتحدة قد ارتفع خلال شهر فبراير للشهر الخامس على التوالي بنسبة 0.7٪، وذلك بعد أن ارتفع بنسبة 0.2٪ خلال شهر يناير، هذا وقد تم تصميم هذه المؤشرات لغاية وضع التوقعات بخصوص الظروف الاقتصادية للشهور الـ 3 - 6 المقبلة.

في غضون ذلك تراجع عدد مبيعات المساكن المملوكة سابقا في الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 0.9٪ شهريا وذلك عن شهر يناير 2012 إلا أن عدد المبيعات قد بلغ 4.59 ملايين سنويا خلال شهر فبراير من عام 2012 أما وتيرة تحركات المبيع فقد فاقت المبيعات المتحققة خلال شهر فبراير من عام 2011 بنسبة 8.8٪، وأتى التراجع في مبيعات المساكن المملوكة سابقا تبعاً لمستويات شهر يناير والتي رفعت من المعدلات الأخيرة للربع الأول من عام 2012 لتصل النسبة السنوية إلى 24.2٪ والتي تتجاوز الـ 4.37 ملايين مسكن والمسجلة للربع الرابع من عام 2011.

تجدر الإشارة إلى أن التحسن الحاصل في مبيعات المساكن سيحتاج إلى اقتناع محافظ البنك الفيدرالي برنانكي بأن التعافي الاقتصادي سيتسمر في الولايات المتحدة.

وتراجعت مؤشرات PMI الألمانية والمنطقة الأوروبية بأكملها خلال الأسبوع الجاري بشكل غير متوقع وهو الأمر الذي بدأ يثير الشكوك حول الاستمرار الاقتصادي الأخير فالتراجع الحاصل في مؤشرات PMI في فرنسا وألمانيا يوم الخميس يشير إلى ارتفاع الأزمات الاقتصادية في نشاط القطاع الخاص على طول المنطقة الأوروبية وهو الأمر الذي يثير المخاوف في أن المنطقة الأوروبية تغوص إلى الركود الاقتصادي وستستمر فيه خلال الفترة الحالية.

بعد أقل من أسبوعين من قيام المشرعين بإبناذ اليونان من التخلف عن سداد ديونها صرح المسؤول الرسمي في وزارة المالية الألمانية لوجر شكوخت أثناء إحدى المقابلات خلال الأسبوع الجاري بصعوبة إبناذ إيطاليا وإسبانيا وحيث أنه يجب التركيز على جودة معايير التصدي التي تتبعها أوروبا لمواجهة الأزمة فيجب على المقابلس العمل على



ذلك سيؤثر سلبا على الدولار خاصة أن الأمل في حصول تيسير كمي آخر ما يزال قائما وبالتالي فبعد أن ارتفع اليورو ليصل إلى 1,3285 دولار تراجع أخيرا ليقلل الأسبوع على 2701,3 دولار.

وفيما يتعلق بالين الياباني فقد تراجع إلى 84,10 مقابل الدولار ثم عاود الارتفاع من جديد ليقلل الأسبوع على 84,00 ينا/ دولار. أما الجنيه الإسترليني فقد شهد المزيد من التراجع يوم الأربعاء الماضي بعد صدور محضر اجتماع لجنة السياسة النقدية إلا أنه تمكن من أن يقلل الأسبوع على نحو إيجابي له خاصة أن الموازنة لم تلحق أي أضرار بالسوق، كما أن السياسة النقدية الحاذقة قد حصلت على الموافقة من قبل وكالات التصنيف العالمية والتي شكلت بدورها دعما للجنيه باعتباره من العملات الأمنة في السوق.

يستمر عدد مطالبات تعويضات البطالة في تحقيق نتائج تجاوزت التوقعات بالرغم من أنه ما يزال غير قوي كفاية لدحض التوقعات السلبية وحالات عدم اليقين المتعلقة بالأحوال الاقتصادية العالمية. ومن ناحية أخرى ما تزال أسواق الأسهم قادرة على الاستمرار في تحقيق المكاسب منذ بداية العام الحالي وحيث أن تقلب الأسعار فيها لم يتجاوز نسبة 2٪ عن أعلى مستوى لها قد وصلت إليه مؤخرا.

وتراجع عدد المطالبات الأولية لتعويضات البطالة إلى أدنى مستوى له منذ أربع سنوات

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الأسبوعي حول تطورات أسواق النقد العالمية أنه في حين بدأت المخاطر المنظمة في التلاشي بسبب الأوضاع في اليونان خلال الفترة الحالية تستمر الإيرادات السيادية الأوروبية بالهبوط باستثناء الإيرادات الخاصة بالبرنغال والتي تستحق بعد أجل 10 سنوات وبنسبة تتجاوز الـ 12٪.

وأشار «الوطني» إلى أن المعطيات الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة تسببت في تبديد ملحوظ في التوقعات حول حصول دورة جديدة من التيسير الكمي، مشيرا إلى أن البنك الاحتياطي الفيدرالي ما يزال على انتظار المزيد من المعطيات الاقتصادية ليتمكن من تقديم تدابير جديدة تتعلق بالسياسات المتبعة في البلاد.

وأشار «الوطني» إلى أن المعطيات الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة تسببت في تبديد ملحوظ في التوقعات حول حصول دورة جديدة من التيسير الكمي، مشيرا إلى أن البنك الاحتياطي الفيدرالي ما يزال على انتظار المزيد من المعطيات الاقتصادية ليتمكن من تقديم تدابير جديدة تتعلق بالسياسات المتبعة في البلاد.

وأشار «الوطني» إلى أن المعطيات الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة تسببت في تبديد ملحوظ في التوقعات حول حصول دورة جديدة من التيسير الكمي، مشيرا إلى أن البنك الاحتياطي الفيدرالي ما يزال على انتظار المزيد من المعطيات الاقتصادية ليتمكن من تقديم تدابير جديدة تتعلق بالسياسات المتبعة في البلاد.

وأشار «الوطني» إلى أن المعطيات الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة تسببت في تبديد ملحوظ في التوقعات حول حصول دورة جديدة من التيسير الكمي، مشيرا إلى أن البنك الاحتياطي الفيدرالي ما يزال على انتظار المزيد من المعطيات الاقتصادية ليتمكن من تقديم تدابير جديدة تتعلق بالسياسات المتبعة في البلاد.

وأشار «الوطني» إلى أن المعطيات الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة تسببت في تبديد ملحوظ في التوقعات حول حصول دورة جديدة من التيسير الكمي، مشيرا إلى أن البنك الاحتياطي الفيدرالي ما يزال على انتظار المزيد من المعطيات الاقتصادية ليتمكن من تقديم تدابير جديدة تتعلق بالسياسات المتبعة في البلاد.

وأشار «الوطني» إلى أن المعطيات الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة تسببت في تبديد ملحوظ في التوقعات حول حصول دورة جديدة من التيسير الكمي، مشيرا إلى أن البنك الاحتياطي الفيدرالي ما يزال على انتظار المزيد من المعطيات الاقتصادية ليتمكن من تقديم تدابير جديدة تتعلق بالسياسات المتبعة في البلاد.

## العقوبات ضد إيران تلقي بظلالها على نمو الاقتصاد العالمي

ارتفعت بنسبة 20٪ منذ ديسمبر. وقدرت وكالة الطاقة الدولية أن الصادرات من إيران يمكن أن تنخفض بمقدار 800 ألف إلى مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام بعد البدء في تنفيذ العقوبات الأشد التي فرضها الغرب. وصرح وزير الطاقة الفرنسي أريك بسون الأسبوع الماضي أن فرنسا وغيرها من الدول الصناعية تفكر في استخدام بعض احتياطيها النفطي للبقاء على الأسعار.

والأسبوع الماضي ناقش أوباما هذا الاحتمال مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون خلال زيارته واشنطن، بحسب ما أكد البيت الأبيض.

وكانت الدول الصناعية لجأت إلى احتياطيها النفطية العام الماضي للتخفيف من ارتفاع الأسعار بعد توقف صادرات النفط الليبية بسبب الثورة التي أطاحت بالزعيم الليبي الراحل معمر القذافي. إلا أن مديرية وكالة الطاقة الدولية ماريا فان هوفن صرحت لاختبار داو جونز الأسبوع الماضي بأنه لم تجر أي مناقشات حول عملية إفراج منسقة لاحتياطيها النفط في الدول الصناعية.

وأضافت أنه لا يوجد حاليا أي توقف في الإمدادات تبرز ذلك. وصرحت واشنطن وبروكسل بأن العقوبات بدأت تؤثر على الاقتصاد الإيراني، ووافقت طهران الشهر الماضي على استئناف المحادثات مع مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا.

إلا أنه لم يتم تحديد تاريخ أو مكان تلك المفاوضات.

المتوقع في مارس، ما يشير إلى أن المنطقة التي تضم 17 بلدا قد عادت إلى الركود، بحسب مؤشر مديري الشراء لشركة «ماركيت» للابحاث. وسجل هذا المؤشر انخفاضا إلى 48,7 نقاط في مارس مقارنة مع 49,3 نقطة في فبراير.

وأي انخفاض أقل من 50 نقطة هو مؤشر على الانكماش. وقالت كريستيان شولتز الاقتصادية البارزة في بيرينبرغ أن «أسعار النفط وضعف بيئة التجارة هي المحركات الرئيسية وراء ذلك الانخفاض». وانخفض نشاط التصنيع في الصين كذلك إلى أدنى معدل له منذ أربعة أشهر ليصل إلى 48,1 نقطة في مارس طبقا لمؤشر مديري الشراء الأولي في بنك اتش اس بي سي، مما يزيد من المخاوف بشأن تباطؤ النمو في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وبلغ سعر نفط برنت 128,40 دولارا في الأول من مارس، وهو أعلى مستوى يصله منذ بلوغه الذروة في يوليو 2008.

ولكن مع انخفاض سعر اليورو مقابل الدولار، فقد وصل سعر البرميل 94,65 يورو.

وجاء في آخر تقرير وكالة الطاقة الدولية أنه «نظرا لمشكلة الديون الكبيرة الحالية التي تواجه عددا من الاقتصادات المتعثرة في منطقة اليورو، فإن الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار النفط مؤخرا يضيف إلى التضخم والعجز في ميزان المدفوعات بسبب واردات النفط المسعر بالدولار».

وأضاف أن «الارتفاع المستمر للأسعار يهدد بتقويض وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي» مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الأسعار

لشحن النفط عبر مضيق هرمز، الذي تمر منه نسبة كبيرة من شحنات النفط العالمية.

وحذرت شركة أرنست اند يونغ في توقعاتها بالنسبة لمنطقة اليورو من أن ارتفاع أسعار النفط إلى معدل ثابت هو 150 دولارا سيتسبب في ركود بنسبة 1٪ في دول الاتحاد الأوروبي هذا العام، وهو ضعف نسبة الانكماش المتوقعة حاليا التي لا تتعدى 0,5٪.

وقالت ماري ديرون المستشارة الاقتصادية البارزة في إيرنست اند يونغ أن «أي صدمة نفطية جديدة ستضر بشدة بالاقتصاد الهش». وأضافت أنه «مع انكماش ميزانيات تلك الدول بسبب إجراءات التقشف وارتفاع نسبة البطالة، فإن العديد من العائلات ستضطر على الأرجح إلى خفض مشترياتها».

وأشارت إلى أن ذلك سيشكل ضربة للشركات والأعمال التي ستضطر كذلك إلى التوقف مع ارتفاع أسعار النفط، ويرجع أن تخفض إنتاجها وكذلك تقلص الوظائف، مما سيزيد عدد العاطلين عن العمل بنحو نصف مليون شخص بحسب تلك الحسابات.

وحذر اتحاد «إياتا» للطيران من أن أسعار النفط الحالية ستسفر بقطاع الطيران، وأن ارتفاع سعر البرميل إلى 150 دولارا يمكن أن يؤدي إلى أفلاس بعض الشركات.

وارتفعت أسعار نفط برنت الخام في يناير عندما أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيعتذر واردات النفط الإيراني، ويبدو أن هذا الارتفاع قد أعاد منطقة اليورو إلى الركود.

وسجل نشاط القطاع الخاص في منطقة اليورو انخفاضا أسوأ من

باريس - أ.ف.ب: لم تنجح العقوبات المشددة التي يفرضها الغرب على إيران في خنثي طهران عن المضي قدما في برنامجها النووي، بل إنها أدت إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي العالمي، حسب محللين.

وبلغت أسعار النفط مستويات عالية في وقت سابق من هذا الشهر، ويعتقد المحللون الآن أن ذلك جر منطقة اليورو إلى حالة من الركود الاقتصادي. وزادت العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران من التوترات، كما رفعت أسعار النفط وسط قلق الأوساط الاقتصادية من اندلاع العداوات بما في ذلك أي هجوم يمكن أن تشنه إسرائيل ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وأقر الرئيس الأميركي باراك أوباما الجمعة أن التوترات بشأن إيران «أضافت 20 إلى 30 دولارا إلى أسعار النفط» أي ما نسبته 20٪ منذ ديسمبر.

وحذرت مديرية صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في وقت سابق من أن أي توقف لإمدادات النفط من إيران يمكن أن يزيد أسعار النفط بنسبة إضافية تتراوح بين 20 و30٪ مما يمكن أن يتسبب في صدمة اقتصادية.

وقالت لاغارد أن «أي ارتفاع مفاجئ وقاس لأسعار النفط» عن المستوى الحالي الذي يبلغ فيه سعر نفط برنت الحالي نحو 125 دولارا للبرميل «سيكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي» إلى حين تتمكن الدول المصدر للنفط من سد النقص.

وهددت إيران بالرد على العقوبات بما في ذلك العرقلة المحتملة

باريس - أ.ف.ب: لم تنجح العقوبات المشددة التي يفرضها الغرب على إيران في خنثي طهران عن المضي قدما في برنامجها النووي، بل إنها أدت إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي العالمي، حسب محللين.

وبلغت أسعار النفط مستويات عالية في وقت سابق من هذا الشهر، ويعتقد المحللون الآن أن ذلك جر منطقة اليورو إلى حالة من الركود الاقتصادي. وزادت العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران من التوترات، كما رفعت أسعار النفط وسط قلق الأوساط الاقتصادية من اندلاع العداوات بما في ذلك أي هجوم يمكن أن تشنه إسرائيل ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وأقر الرئيس الأميركي باراك أوباما الجمعة أن التوترات بشأن إيران «أضافت 20 إلى 30 دولارا إلى أسعار النفط» أي ما نسبته 20٪ منذ ديسمبر.

وحذرت مديرية صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في وقت سابق من أن أي توقف لإمدادات النفط من إيران يمكن أن يزيد أسعار النفط بنسبة إضافية تتراوح بين 20 و30٪ مما يمكن أن يتسبب في صدمة اقتصادية.

وقالت لاغارد أن «أي ارتفاع مفاجئ وقاس لأسعار النفط» عن المستوى الحالي الذي يبلغ فيه سعر نفط برنت الحالي نحو 125 دولارا للبرميل «سيكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي» إلى حين تتمكن الدول المصدر للنفط من سد النقص.

وهددت إيران بالرد على العقوبات بما في ذلك العرقلة المحتملة

باريس - أ.ف.ب: لم تنجح العقوبات المشددة التي يفرضها الغرب على إيران في خنثي طهران عن المضي قدما في برنامجها النووي، بل إنها أدت إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي العالمي، حسب محللين.

وبلغت أسعار النفط مستويات عالية في وقت سابق من هذا الشهر، ويعتقد المحللون الآن أن ذلك جر منطقة اليورو إلى حالة من الركود الاقتصادي. وزادت العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران من التوترات، كما رفعت أسعار النفط وسط قلق الأوساط الاقتصادية من اندلاع العداوات بما في ذلك أي هجوم يمكن أن تشنه إسرائيل ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وأقر الرئيس الأميركي باراك أوباما الجمعة أن التوترات بشأن إيران «أضافت 20 إلى 30 دولارا إلى أسعار النفط» أي ما نسبته 20٪ منذ ديسمبر.

وحذرت مديرية صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في وقت سابق من أن أي توقف لإمدادات النفط من إيران يمكن أن يزيد أسعار النفط بنسبة إضافية تتراوح بين 20 و30٪ مما يمكن أن يتسبب في صدمة اقتصادية.

وقالت لاغارد أن «أي ارتفاع مفاجئ وقاس لأسعار النفط» عن المستوى الحالي الذي يبلغ فيه سعر نفط برنت الحالي نحو 125 دولارا للبرميل «سيكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي» إلى حين تتمكن الدول المصدر للنفط من سد النقص.

وهددت إيران بالرد على العقوبات بما في ذلك العرقلة المحتملة